

Distr.: General
28 February 2006

الجمعية العامة



Original: Arabic

الدورة الستون

البندان ٤٢ و ٤٣ من جدول الأعمال

البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات

ثقافة السلام

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

في إطار تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٣٧/٥٩ المعنون "النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين"، أتشرف بأن أورد لكم فيما يلي الإجراءات التي اتخذتها حكومة الجمهورية العربية السورية في إطار تعزيز حماية السفارات والقنصليات المعتمدة لدى الجمهورية العربية السورية إثر نشر صحف عدد من الدول الرسوم المسيئة للرسول الكريم، وكذلك الإجراءات المتخذة التي رافقت مظاهرات الغضب والاحتجاج على نشر تلك الرسوم المسيئة، ومعالجة ما نتج عنها:

- قامت السلطات المعنية في الجمهورية العربية السورية، وقبل عدة أيام من خروج مظاهرات الغضب والاحتجاج، باتخاذ إجراءات استباقية لتعزيز الحراسة والحماية على كافة السفارات والقنصليات وأعضائها وأماكن سكنهم، وبشكل خاص سفارات وقنصليات الدول التي قامت وسائل إعلامها بنشر الصور الكاريكاتورية المسيئة.
- خرجت مظاهرات عديدة على مدى الأيام التي سبقت يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ عبر المشاركون فيها، وقد قدرت أعدادهم بالعشرات، عن احتجاجهم وغضبهم من نشر الرسوم المسيئة للرسول الكريم وبشكل سلمي.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



- خرجت يوم ٤ شباط/فبراير مظاهرة حاشدة بدأت بشكل سلمي، وقدر عدد المشاركين فيها بالآلاف، وتجمعت المظاهرة أمام مبنى يضم مجموعة من السفارات. وقد تم على الفور زيادة عدد عناصر حفظ النظام لحماية أمن وسلامة السفارات المعتمدة، إلا أن المظاهرة السلمية تحولت بشكل مفاجئ إلى استخدام العنف. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت من قبل قوات حفظ النظام باستخدام الوسائل المتاحة لتفريق المتظاهرين عبر استخدام الغازات المسيلة للدموع، وخراطيم المياه، وتشكيل سد بشري من هذه القوات لمنع المتظاهرين من الاقتراب من السفارات المعنية، إلا أنه ورغم هذه الجهود، بما في ذلك المناشدات التي وجهها المسؤولون الرسميون والروحانيون، تمكن بعض المشاركين في المظاهرة من التسبب بأضرار لعدد من السفارات.
- أدى استخدام العنف من قبل بعض المشاركين في المظاهرة إلى إصابة عشرات من رجال حفظ النظام بجروح لدى قيامهم بواجبهم في حماية السفارات المعنية، وأسعف عدد منهم إلى المشافي.
- قامت السلطات الأمنية فور تحول المظاهرات السلمية الفجائي إلى العنف بتكثيف تواجد عناصرها وإجراءاتها الأمنية على محيط كافة البعثات الدبلوماسية والقنصلية وأماكن سكن الممثلين الدبلوماسيين والقنصلين. وقامت بوضع الحواجز على كافة الشوارع المؤدية إلى السفارات التي حاول المتظاهرون الوصول إليها بعد اندلاع أعمال العنف والشغب، واستخدمت خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين ومنعهم من الاقتراب من تلك السفارات.
- قامت السلطات الأمنية باعتقال المشتبه في تسببهم بأضرار لعدد من البعثات الدبلوماسية والتحقيق معهم، ويجري حالياً إعداد الإجراءات القانونية تجاه المسؤولين عن إحداث تلك الأضرار.
- جرت اتصالات هاتفية بين وزير خارجية الجمهورية العربية السورية ووزراء خارجية الدانمرك والسويد والنرويج، عبّر فيها الوزير عن الأسف لما جرى، وبيّن أن إجراءات الحماية قد تم تكثيفها، وأكد التزام سورية بالاتفاقيات الدولية واحترامها. كما أجرى معاون وزير الخارجية السوري اتصالات مع عدد من سفراء الدول التي تضررت سفاراتها ومع سفير النمسا الذي ترأس بلاده الاتحاد الأوروبي للتعبير عن الأسف لما حصل، كما أكد مجددا التزام الجمهورية العربية السورية بالاتفاقيات الدولية، وعن البدء بإجراء التحقيقات اللازمة.

• أصدرت وزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية بياناً أعربت فيه عن أسفها لأعمال العنف التي رافقت مظاهرات الاحتجاج يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وأدت إلى إلحاق أضرار مادية ببعض السفارات في دمشق. وأضافت أنه رغم التفهم لمشاعر الغضب الشعبي الكبير للإساءات التي استهدفت الرسول الكريم، فإنه من غير الجائز مخالفة قواعد القانون والنظام في الجمهورية العربية السورية. وأكدت وزارة الخارجية التزام الجمهورية العربية السورية بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان أمن السفارات وأعضائها، وأنه تم اتخاذ المزيد من إجراءات الحماية والحراسة على البعثات الدبلوماسية، وأن لا صحة على الإطلاق عن وجود أية تهديدات تستهدف رعايا بعض الدول في الجمهورية العربية السورية.

• التقى نائب وزير الخارجية يوم ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ مع الترويكا الأوروبية برئاسة سفير النمسا وعضوية سفير فنلندا والقائم بالأعمال السويسري وسفير المفوضية الأوروبية والنيابة عن النرويج وكندا، كما التقى معاون وزير الخارجية يوم ٨ شباط/فبراير مع السفير النرويجي، ويوم ٩ شباط/فبراير مع وفد من وزارة الخارجية الشيلية. وقد تم التعبير خلال هذه اللقاءات عن أسف الجمهورية العربية السورية لما حصل واستعدادها للوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الأضرار الناجمة عن أعمال العنف بموجب الاتفاقيات الدولية، وبصورة خاصة المادة ٢٢ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١.

• بدأت لجنة مشكّلة من وزارة الخارجية ومحافظة مدينة دمشق عملها من أجل جرد الأضرار وإعادة تأهيل مباني السفارات المتضررة لتنفيذ التزامات الجمهورية العربية السورية بموجب الاتفاقيات الدولية، كما تم تأمين مقر مؤقت للسفارة الشيلية.

• اتصل السفير النمساوي الذي ترأس بلاده الاتحاد الأوروبي بمعاون وزير الخارجية وأبلغه الشكر على الإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها.

• صرح السفير الفرنسي بدمشق بأن المتظاهرين حاولوا دخول السفارة الفرنسية لكن قوات حفظ النظام تمكنت من منعهم. كما اتصلت وزارة الخارجية الفرنسية بالسفيرة السورية في باريس وقدمت شكرها للإجراءات الأمنية التي اتخذتها السلطات السورية لحماية السفارة.

وفي الوقت الذي نقدم فيه هذه الحقائق، فإنه مما يؤسف له قيام مسؤولين في إحدى الدول، التي جعلت من ممارسة الضغط على سورية وتشويه مواقفها عمداً سياسة لها، بتجاهل الإجراءات الواردة أعلاه وإصدار تصريحات لا أساس لها من الواقع وتحريف الحقائق

وتشويه الإجراءات التي قامت بها الحكومة السورية التزاما منها باحترام القانون الدولي وممارستها لواجباتها في حماية البعثات الدبلوماسية. وقد انضمت إلى هذه الحملة الظالمة صحف وأجهزة إعلام معروفة بمواقفها الحاقدة والمضللة.

تتطلع سورية إلى المجتمع الدولي للقيام بواجبه في مواجهة الحملة ضد رموز الديانات السماوية، وبما يكفل احترام كافة الديانات ورموزها وإلى متابعة العمل على تحقيق حوار الحضارات والسعي جميعا لتعزيز روح التسامح بين جميع الشعوب.

ويرجو المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية تعميم هذه الرسالة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٣٧/٥٩ المعنون "النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين"، كما يرحو المندوب الدائم أيضا تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٤٢ و ٤٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) فيصل المقداد

السفير

المندوب الدائم